تأثير المواطنة في نبذ خطاب الكراهية في وسائل التواصل الإجتماعي بالجزائر: دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم العلوم السياسية جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

The impact of citizenship in rejecting hate speech on social media in Algeria: a field study on a sample of students from the Department of Political Science, University of Mohamed Lamine Dabaghin Setif 2

بلال موزاي*
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 – الجزائر
b.mouzai@univ-setif2.dz

تاريخ الارسال:23/02/ 2023 تاريخ القبول:10 /05/ 2023 تاريخ النشر:2023/06/10

ملخص: إن استتباب أمر المواطنة مرتبط بإحراز نجاح حقيقي في التربية عليها، وترسيخ قيمها في النفوس كثقافة عميقة، ولعل مؤسسات الدولة الأقدر على أداء هذا الدور بإعتبارها أحد الفواعل الرئيسية في عملية الضبط الإجتماعي، فبناء نظام المواطنة عملية مشتركة للدولة والمجتمع على السواء.

من ضمن الدول التي أخذت بهذا التوجه في السنوات الأخيرة (الجزائر بعد 2019)، فالحراك أظهر على مواقع التواصل الإجتماعي نقاشا حيويا حول تنامي خطاب الكراهية خصوصا بين فئة الشباب الجامعي (الذي ركزت دراستنا الميدانية هذه على عينة منه)، من خلال إعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي بالإستناد الى أداة الإستبيان كمحاولة لفهم طبيعة خطاب الكراهية في وسائل التواصل الإجتماعي، وهل يمكن إعتباره مجرد خطاب إفتراضي لا يمت صلة بالواقع، أم أنه يعكس طبيعة المجتمع العصبوية والتقليدية.

كلمات مفتاحية: المواطنة. التأهيل السياسي. خطاب الكراهية. وسائل التواصل الاجتماعي. الجزائر.

Abstract:

Establishing citizenship depends on achieving real success in upbringing in it and in consolidating its values in the individual as a deep culture, perhaps the state institutions are the most reliable party to perform this role as one of the main actors in the process of social control. And since building the citizenship system is the outcome of a joint process between the state and society alike.

Among the countries that have taken this approach in recent years, we find the experience of Algeria after 2019, the movement reflected on social media a lively discussion about the growth of hate speech, especially among university youth (of which our field study focused on a sample). By relying on the descriptive-analytical approach and relying on the questionnaire technique in an attempt to understand the nature of hate speech spread through social media. Can it be considered just a hypothetical discourse that has nothing to do with reality, or does it reflect the neurotic and traditional nature of society.

Keywords: Citizenship, Political Habilitation, Hate Speech, Social Media, Algeria.

*المؤلف المرسل

مقدمة

ليست الدولة مجرد مؤسسات واجهزة تقوم بوظيفة تمثيل الإرادة العامة، إنها قبل ذلك فكرة عليا يجب أن تستنبطها الجماعة الوطنية وتمارس عليها سيادتها الذاتية مما يتولد عنها شعور جماعي بالتميز عن باقي الجماعات السياسية الأخرى (الوطنية والقومية) كما يقول عبد الاله بلقزيز.

ولا يمكن أن نتحدث عن الجماعة السياسية بدون شرطين أساسيين؛ أولهما، نظام من المواطنة الذي لا يعني سوى وجود تعاقد إجتماعي يؤسس لعلاقات متوازنة بين الأفراد ويؤسس لكيان حقوقي يتمتع بالحقوق ويطالب بالواجبات، ثانيهما، الحرية بإعتبارها شرط ممارسة المواطنة في كنف الجماعة السياسية بعيدا عن الحالة الطبيعية(حالة ما قبل بروز المجتمع السياسي)، والحرية هنا ليست بالضرورة مرتبطة بالقوانين بقدر ما تعبر عن مستوى إهتمام الأفراد بقيمتها، ولا يمكن أن ندعي أننا نتمتع بحرية رأي حقيقية إلا إذا كانت هناك حرية للفكر والأفكار التي لا نتفق حولها.

ولهذا تشتغل المُجتمعات الحديثة كلها على عملية معقدة تدعى (عملية التأهيل السياسي) بغية إكتساب مجموعة من قيم المواطنة الايجابية ونقلها من جيل إلى آخر (التنشئة السياسية)؛ فعملية التأهيل السياسي متعلقة بأبعاد رئيسية؛ هي ماذا يتعلم الناس (المحتوى)، متى يتعلموا (التوقيت والتسلسل)، ومن أين يتعلموا (الأدوات والوسائط).

ضمن هذا السياق برزت حاجة الدول التي واجهت خطاب الكراهية والتمييز إلى التفكير في مقاربة تستدعي الإجابة على خلفيات هذا الخطاب خاصة عندما برز أكثر مع وسائل التواصل الإجتماعي، ومواجهة التهديدات التي قد يطرحها على حالة الأمن المجتمعي مستقبلا، فبناء نظام المواطنة يحتاج الى إعادة تأهيل سياسي للفرد يبدأ بالتشريع ويترسخ بأدوات الهيمنة (المدرسة_الحزب_المجتمع المدني_وسائل الإعلام..الخ).

ولعل صدور قانون 20-05المؤرخ في 28 أبريل2020 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما في الجزائر، مع تأسيس مرصد وطني بموجب القانون الجديد ينطلق من هذا السياق من الفعل، بغية التصدي لتنامي خطاب الكراهية خاصة في الفضاء الإفتراضي.

أولا: منهجية الدراسة

1. الإشكالية

لقد أضحى خطاب الكراهية في وسائل التواصل الإجتماعي ظاهرة تستدعي الدراسة والفحص، فوسائل التواصل الإجتماعي أضحت كما يقول أنطونيو غوتيرزAntónio Guterres مكبر صوت عالمي للكراهية، فوسائل التواصل خلقت ثقافة تقبل الكراهية والتشهير والتنمر،مما يُسهل ذلك في ترسيخها كقيم متداولة، خاصة عندما توجه الى مجتمع لا تزال علاقات أفراده تؤثثها الإنتماءات الوشائجية، وهو الذي بدوره سينعكس سلبا على قيم التضامن والثقة في الآخرين ويعزز الخوف، ويصبح الأمر مقلقا عندما يكون مصدر هذا الخطاب (حزب أو

وسيلة إعلامية..)، ففي النهاية تأثير المؤسسة غير تأثير الفرد، والأمن المجتمعي يرسخ بالتعايش لا بالتساكن الحذر، ولا يمكن أن يتحقق هذا دون تفعيل مقاربة مواطنية شاملة .

تأتي هذه الدراسة للبحث عن خصوصية نظام بناء المواطنة، وهل بإمكان هذه المقاربة أن تجيب عن الإشكالات التي تطرحها ظاهرة الكراهية والتمييز في وسائل التواصل الإجتماعي في الجزائر؛ وإنطلاقا مما سبق تأتي إشكالية الدراسة على النحو الآتي: **الى أي حد يمكن لنظام المواطنة أن يشكل مدخلا لتجاوز خطاب الكراهية في الفضاء الإفتراضي؟.**

وللإجابة عن الإشكالية قسمنا دراستنا الى أسئلة فرعية:

- ماذا نقصد بنظام المواطنة وما علاقته بعملية التأهيل السياسي؟.
- كيف يمكن فهم خطاب الكراهية في وسائل التواصل الإجتماعي بالجزائر؟.
- الى أي حد يعكس خطاب الكراهية في وسائل التواصل الإجتماعي الإفتقار الى قيم المواطنة ؟.
- هل تكفي المقاربة القانونية (قانون مكافحة الكراهية والتمييز 20-05) للحد من حالة الإستقطاب ؟.

2. فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة على اشكالية الدراسة إستوجب البحث فحص وإختبار هذه الفرضيات:

- بناء نظام المواطنة من شأنه تعزيز الثقة بين الأفراد والإنتماء للجماعة الوطنية.
- خطورة خطاب الكراهية في وسائل التواصل الإجتماعي مرتبطة طرديا بهوية صاحب الخطاب.
- المقاربة التشريعية لا يمكن أن تكون كافية للحد من خطاب الكراهية في ظل غياب مناهج تربوية تعزز قيم المواطنة.

3. أهمية الدراسة وأهدافها

إن حضور خطاب الكراهية في وسائل التواصل الإجتماعي أصبح مقلقا في السنوات الأخيرة، خاصة وأنه لطالما إرتبط بمناسبات معينة (إحتفالات وطنية أو دينية او ثقافية..)، وهو ما يمكن إعتباره تعبير موازي عن نقاش حذر حول سؤال الهوية لدى نفس الجماعة السياسية،فعندما يأخذ أبعادا إستقطابية وعصبوية تصل الى التمييز و الكراهية بين أفراد الجماعة الواحدة ،يقتضي الأمر منا كباحثين رصد الظاهرة ومحاولة قياس حضورها ثم تفسيرها بدراسات ميدانية .

وعليه تهدف الدراسة في جزئياتها الى تحقيق الأهداف الاتية:

- فهم العلاقة بين طبيعة الثقافة السياسية للفرد وخطاب الكراهية في وسائل التواصل الإجتماعي.
- تحديد تمثلات خطاب الكراهية في وسائل التواصل الاجتماعي ومدى تعبيره عن طبيعة التعايش داخل المجتمع.
- معرفة تأثير قيم المواطنة في الحد من خطاب الكراهية والتمييز.

ثانيا: الإجراءات المنهجية للدراسة

1. منهج الدراسة وأدواتها

إنّ طبيعة الموضوع المعالج ونوع المعلومات المتوفرة عنه وطريقة تحليلها، تفرض علينا استخدام منهج يمكن الاعتماد عليه من الإجابة على الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية انطلاقا من هذه الحتمية يجدر بنا الاعتماد على "المنهج الوصفي التحليلي "، الذي يتناسب مع طبيعة ونوع موضوع الدراسة : " بناء نظام المواطنة كمدخل لتجاوز خطاب الكراهية في وسائل التواصل الإجتماعي بالجزائر "، كون هذا المنهج له أهمية كبيرة في دراسة الظاهرة الإنسانية لوصف خصائصها بدقة، لذلك تم الإعتماد عليه للكشف عن مختلف جوانب الدراسة وتحديد العلاقة بين عناصرها أو بينها وبين ظواهر أخرى مختلفة، كما يمكن من خلال هذا المنهج تحليل الواقع وتشخيص المتغيرات للوصول إلى تفسيرات ونتائج دقيقة .

كما تم الإعتماد على منهج دراسة الحالة وذلك فيما يتعلق بالدراسة الميدانية، إذ على أساسه يتم التعمق في دراسة وحدة سواء كانت فردا أو منظمة أو نظاما سياسيا، قصد الإحاطة بها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وإبراز الإرتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة[1].

2. أدوات جمع البيانات

أداة الملاحظة: تعرف الملاحظة على أنها: "المشاهدة المركزة بكل اهتمام لشيء ما، لحادثة ما، أو لظاهرة معينة من أجل دراستها وإستخلاص النتائج منها، ولهذا ينبغي أن يكون للباحث الإستعداد الكامل أو القدرة على الملاحظة، أو على الأقل تنمية هذا الجانب لأن الملاحظة تتطلب حسا مرهفا"[2]. تمت الإستعانة بهذه الأداة لملاحظة خطابات الكراهية المتنامية في الفضاء الإفتراضي –خاصة في موقع الفايس بوك– من ناحية طبيعة مواضيعها وإنتشارها.

أداة الإستمارة: حيث تعتبر الإستمارة من الأدوات الرئيسية في عملية جمع البيانات، وترجع أهمية هذه الأداة إلى طبيعة الدراسة في حد ذاتها، حيث أنها تعتمد في الأساس على قياس مدى قدرة نظام المواطنة على تجاوز خطاب الكراهية في وسائل التواصل الإجتماعي.

3. مجتمع الدراسة وعينته

تعرف العينة بأنّها: "ذلك الجزء المختار من مجتمع البحث الكلي وتكون ممثلة جدا للمجتمع ويشترط للعينة أن تكون فيها جميع صفات الأصل الذي اشتقت منه في جوانبه المختلفة وطبقا لطبيعة الموضوع المدروس"[3].

وعلى الرغم من أن نظام الحصر الشامل يعد أفضل نظام لتحقيق نتائج أكثر صدقا، إلاّ أن صعوبة الوصول إلى جميع المبحوثين يحول دون تطبيق الحصر الشامل، لذلك فاللجوء إلى نظام العينة يحقق نتائج لا تقل صدقا عن الحصر الشامل، سيما إذا مثلت العينة المجتمع الكلي تمثيلا صحيحا، لذا يمكن اعتبار طلبة قسم العلوم السياسية – جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 بمثابة مجتمع الدراسة (عدد الطلبة)، في حين يمثل

بعض طلبة هذا التخصص مفردات العينة، حيث قمنا باختيار مفرداتها بأسلوب العينة العشوائية البسيطة: " أن الباحث يختارها إختيارا عشوائيا من بين وحدات المجتمع الأصلي، إذ تعتمد على إحتمال إختيار أي مفردة من مفردات مجتمع البحث، وهي كما يدل إسمها بسيطة في إختيار مفرداتها، وقد تعتمد على القرعة أو جداول الأعداد العشوائية"[4]

ولقد إخترنا هذا النوع من العينة لأنها تلاءم متطلبات البحث وتتطابق مع مجتمع البحث قيد الدراسة.

ثالثا: مفاهيم الدراسة

بغرض فهم العلاقة بين متغيرات البحث في هذه الدراسة، يقتضي الأمر منا تحديد المفاهيم إجرائيا، وتتمثل هذه المفاهيم والمصطلحات في:

1. ماهية المواطنة

1.1. المواطنة لغة

يعود أصل كلمة المواطنة ومدلولها الى الحضارة اليونانية القديمة ذلك أن الكلمة ارتبطت أصلا بالدولة_المدينة اليونانية"polis"، وفي اللغة العربية تستعمل كلمة المواطنة كترجمة للكلمة الفرنسية Citoyenneté المشتقة من مدينة "Cité" والمدينة بناء حقوقي للمكان ومشاركة سياسية وتقابلها بالانجليزية Citizenship المشتقة من مفهوم المواطن "Citizen"، أي الفرد الحقوقي الذي تخاطبه الدساتير الحديثة والتي تؤكد على الحرية والمساواة بين الأفراد أمام القانون، بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العرق أو الطبقة.

والملاحظ أن هناك تطابق في أمريكا الشمالية ما بين مفهومي المواطنة Citoyenneté والجنسية Nationalité استنادا الى أن الأجنبي الذي يحصل على الجنسية يمارس مواطنة كاملة، في حين لا تزال الكتابات الفرنسية في هذا السياق تميز بين المواطنة والجنسية.[5]

2.1. المواطنة إصطلاحا

يعتبر مصطلح المواطنة بأصوله مشتقا من الوطن في الحالة العربية و الوطن في _لسان العرب_المنزل يقيم به والجمع أوطان، وأوطان الغنم والبقر مرابطها و أماكنها تأوي إليها، ما نلاحظه على هذا التعريف ارتبابط المصطلح قديما بمكان الإقامة المؤقت لا بالمشاعر، فخاصة العرب هي القبيلة بحكم البيئة أما القومية لا تقوم إلا في مجتمع زراعي وكذلك فالعمل في الأرض بالزراعة باعث لكل شعور بالوطن أين يورث الانسان عشقا مبهما لهاته الأرض الذي تهبه كل ما يحتاج إليه على رأي الشيخ عبد الله العلائلي[6].

فالفرد في الحالة العربية الاسلامية كان يأخذ صفة "ما يسمى اليوم بالمواطنة" في الجماعة السياسية ليس انطلاقا من حالة تعاقدية ينخرط فيها باعتباره عضوا وانما من حالة انتمائية هوياتية بينما تعتمد حالة ومكانة غير الاعضاء على صلتهم التعاقدية مع المجموعة الأصلية.

فمصطلح Citizen المواطن بالعربية يقابلها مصطلح "ابن البلد" وهي كلمة بعيدة عن الإيحاءات التي تعبر عنها في شقها الغربي التي تنحدر من أصول لاتينية اغريقية والتي تحمل معنى: الفرد الذي يشارك في الشؤون العامة المدنية.

أما في الحضارات الغربية فالدلالة على سبيل المثال هي كما يقرها معجم "لونجمان" الإنجليزي، أين تستخدم الكلمة للدلالة على تلك الحالة التي يصبح فيها الفرد مواطنا كونه يعيش في رحاب دولة معينة وينتمي إليها ويخلص لها ومن ثم يحظى بحمايتها و يتمتع بعضويتها سواء أكان ذلك بحكم المولد أو الجنسية[7].وهذا لا يعني أن المواطنة مجرد إكتساب الفرد لجنسية ما مع ما يترتب عن ذلك من حقوق وواجبات، وإنما هي شعوره بالإنتماء الى فضاء مجتمعي يتقاسم معه العديد من المبادئ والأفكار والأهداف مما يحفظ كرامته ويجعل الولاء الوطني للفرد يسمو فوق كل الولاءات القبلية والعرقية والمذهبية، إنها أساس كل ديمقراطية أين تتعايش عبرها الخصوصيات الحضارية والثقافية، وتحيل المواطنة في أسمى معانيها الى العيش المشترك بتناقضاته و إكراهاته وفرصه، والإقرار بالتنوع الإنساني والتعددية والإختلاف في إطار الوحدة الوطنية والتعايش والتعاون والتفاهم الإنساني[8].

2.الديمقراطية الإلكترونية

إرتبط التفكير في مسألة الديمقراطية الإلكترونية مع سياق عام من التحول، في المواطنة أو الفضاء العمومي، ولذلك فهي لا تخلو من معنى، فمنذ تسعينيات القرن الماضي تنامت ظاهرة العزوف السياسي والنقاش حول أزمة الديمقراطية التمثيلية، رافق ذلك بداية ظهور بعض الصيغ التعبيرية مثل: الديمقراطية الإلكترونية، الديمقراطية الإفتراضية، إستنادا إلى ما وصلت اليه التكنولوجيا الرقمية من تقدم، فطرحت هدف الوصول الى مجتمع خال من الوسطاء،أين يصبح فيه المواطنون أكثر إطلاعا ونشاطا.

لقد أضحت المناقشة وإتخاذ القرار تتجاوز الساحات التقليدية(البرلمانات والحكومات) وفق مفهوم الديمقراطية الإلكترونية، وتغيرت أشكال التعبير مقارنة بالديمقراطية التمثيلية، فالأشخاص أصبحوا يحصلون على الأخبار التي كان الصحافيون يحتكرونها، بل ويطعنون في مهنة الصحافة وهويتها، وما ينجر عن هذا الأمر قد لا يتجلى في زوال الوسطاء، بل يكمن في نسبية سلطة الأشخاص من جهة وفي تحول ممارساتهم من جهة أخرى.[9]

3. المواطنة الرقمية

تم تعريف "المواطنة الرقمية" على أنها سمة من سمات المدينة الرقمية الحقيقية، بينما عرف البعض المواطن الرقمي بأنه ذلك الشخص الذي يستخدم الانترنت بانتظام وفعالية.

في حين عرفه اخرون: بانه مجموعة القواعد والضوابط والمعايير والاعراف والافكار، والمبادئ المتعبة في الاستخدام الامثل للتكنلوجيا، والتي يحتاجها المواطنون صغارا وكبارا، من أجل الرقي بالمجتمع[10].

تعرفها إدارة المعرفة والتكنلوجيا بأنها: " مجموعة القواعد والضوابط والمعايير والأعراف والأفكار والمبادئ المتبعة في الاستخدام الأمثل والقويم للتكنلوجيا، والتي يحتاجها المواطنون صغارا وكبارا من أجل المساهمة في رقي الوطن".

ويعد الجانب الأخلاقي الأهم عندما نتحدث عن المواطنة الرقمية وفق العديد من الدراسات، فالمواطنة الرقمية شكل من أشكال الهوية يشترك فيها كافة أفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو اسلوب الحياة، تنطوي على عدد من الحقوق والواجبات والمبادئ المتبعة من أجل الإستخدام الأمثل للتقنية.

تعرف أيضا بأنها:" السلوك الرقمي الذي يقتضي معاملة الاخرين بإحترام، وعدم التعدي على خصوصيتهم والإضرار بمشاعرهم، بالإضافة الى المشاركة في المجتمع الرقمي وتقديم المساهمات، من قبيل مساعدة الاخرين، لذلك مشاكل معينة، أو تشارك مهارات مع الاخرين[11].

4. التأهيل السياسي

مفهوم التأهيلSocialization يوظف للدلالة على عدة معاني، أضيقها ما كان يعنى بعملية إعادة تأهيل البحارة والجنود بعد نهاية الحرب، ومحاولة دمجهم في المجتمع، بينما يعني في دلالته الواسعة يعني تأهيل المجتمع بأكمله، ولهذا يتم تخصيص في بعض الدول مؤسسات وأقسام بأكملها خاصة بتقديم هذه الوظيفة من قبيل: بريطانيا، كندا ...الخ[12] .بينما ينقل التأهيل السياسي ثقافة الأمة السياسي ويحولها، وهي إحدى الطرق التي ينقل بها جيل معاييره ومعتقداته السياسية إلى الأجيال القادمة، وهي عملية تدعى انتقال الثقافة، وتعمل على تحويل الثقافة السياسية عندما توجه المواطنين أو قطاع منهم (الشباب مثلا)،لرؤية السياسة وتجربتها بطريقة مختلفة، وإذا كانت هناك أحداث غير عادية أو سريعة مثل قيام أمة جديدة (حالة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية)،فقد يخلق التأهيل السياسيPolitical Socialization ثقافة سياسية جديدة حين لا تكون هناك ثقافة سياسية[13] .

5. خطاب الكراهية

خطاب الكراهية هو الكلام الموجه الى الأفراد والجماعات والمعبر في مضمونه على أشكال الكراهية والتحريض على الصراعات والفتن[14]،و هو يشمل أي تعبير يروج أو يشجع أو يبرر التمييز، بما في ذلك الإزدراء أو الإهانة أو العداء أو الكراهية أو العنف الموجه لشخص أو مجموعة من الناس على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو النسب أو الجنسية أو اللغة أو الإنتماء الجغرافي أو الإعاقة أو الحالة الصحية[15].

وإقتران الخطاب بلفظة الكراهية والمقصود منها أوسع بكثير من مسألة إغتيال الشخصية، فالكراهية هي إفراز هرموني مثلها مثل الفرح والغضب الذي ينتاب الإنسان أحيانا، ولهذا يجب التركيز على مصدر هذه الكراهية والجهة التي توجه اليها بخطاب أو بدونه، فالمقصود من خطاب الكراهية إذن ذلك الكلام الذي يثير مشاعر الكره نحو مكون أو أكثر من مكونات المجتمع، وينادي ضمنا بإقصاء أفراده إما بالطرد أو الإفناء أو

بتقليص الحقوق ومعاملتهم كمواطنين من درجة أقل، كما يصاحب هذا الخطاب نظرة إستعلائية كأساس يجعل من أصحابه يشعرون بالتميز وإمتلاك الحقيقة والحقوق[16].

6. وسائل التواصل الإجتماعي

هي تلك المنظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام إجتماعي إلكتروني مع أعضاء اخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها أو جمعه مع أصدقاء الجامعة أو الثانوية[17].

تم تعريف وسائل التواصل الإجتماعي أيضا على أنها مواقع الويب التي تسمح بإنشاء الملفات الشخصية وإبراز العلاقات بن المستخدمين، هذه التطبيقات المستندة إلى الويب توفر تقنيات للمشاركة وبناء العلاقات والمجموعات والمحادثات وحسابات شخصية، وأصبح يتم الإشارة إلى وسائل التواصل الإجتماعي بإسم "مواقع التواصل الإجتماعي" "social media sites".

تتفق جميع تعريفات وسائل التواصل الإجتماعي على أنها تعني إستخدام التقنيات التي توفرها الأنترنت بالإرتكاز على أسس الشفافية والمشاركة والتكامل الخاصة بأغلبية التطبيقات(مواقع الويب وتطبيقات الهاتف المحمول والأنظمة عبر الأنترنت)[18].

رابعا: الإطار النظري

1. التأهيل السياسي وبناء نظام المواطنة

لقد ظهرت العديد من الدراسات والنماذج الفكرية التي حاولت تفسير تآكل الثقة السياسية(ونقص المواطنة)، من قبيل؛نموذج التفسير النفسي الإجتماعي Social-Psycholigical Explanation الذي ربط بين تشكل الإحساس الداخلي بالخير والتفاؤل بالمراحل الأولى لتطور الفرد ونموه النفسي ؛ وهناك نموذج التفسير الإجتماعي الثقافي The social and Cultural Model الذي ركز على في تفسيره لأسباب إنعدام الثقة في المؤسسات العامة على المدخل الإجتماعي الثقافي للمواطن، فالقدرة على الثقة بالآخرين هي نتاج الخبرات الإجتماعية التي من شأنها التقريب بين أفراد المجتمع الواحد(خاصة في إطار الجمعيات التطوعية)،التي بإمكانها نشر ما يسمى "عادات القلبHabits of the heart التي تشير إلى الثقة التعاونية؛ وهناك أخيرا النموذج المؤسسي The Institutional Performance Model الذي يركز على الأداء الفعلي الواقعي للحكومة للإستدلال على مدى ما لدينا من فهم وإدراك لثقة المواطن في حكومته[19] .

فلكي يشارك المواطن في السياسة فلا بد أن يكون لديه قدر من الفهم والمعرفة بنظامهم السياسي_المؤسسات الرسمية، الأحداث التاريخية، النظام الإنتخابي، الشخصيات السياسية والخلفية الإجتماعية؛ ولكي يشاركوا في السياسة أيضا ينبغي بأن يؤمنوا بأن السياسة مهمة للحد الذي يخصصوا لها وقتهم، فهي مهمة على سبيل المثال: لدرجة أن إثنين من ثلاثة مواطنين في النمسا ،هولندا والنرويج يبدون إهتماما بالسياسة مقارنة بأقل من واحد من كل ثلاثة في مجتمعات العالم الثالث[20].

بالمقابل أيضا يمكن إعتبار كتاب جابريال الموند Gabriel A. Almond وسيدني فيربا Sidney Verba المعنون بالثقافة المدنية سنة 1963 The Civic Culture أول دراسة وأكثرها تأثيرا" للثقافة السياسية"، وهو المتغير الذي يجمع بين عملية (التأهيل السياسي) ووضعية معينة من المواطنة.يجادل كتاب الثقافة المدنية بأن الثقافة السياسية كانت مفهوما نظريا حاسما يتوسط بين الخصائص الجزئية micro والذاتية للنظام السياسي،وسماته الكليةmacro المؤسساتية؛ وعندما تتطابق الثقافة مع البناء فعندها تسمى ثقافة متطابقة أو منسجمة congruent ولكن عندما لا يحدث ذلك يقال بأن الثقافة تمثل إغترابا سياسيا[21].

ليفقد هذا الإقتراب بريقه قليلا مع السبعينيات والثمانينيات الى أن أحياه رونالد انجلهارت Ronald Inglehart1934 ، الذي توصل في كتابه الثورة الصامتة The SilentRevolution بعد 30 سنة من البحث المسحي الى أن المجتمعات التي تحقق إكتفاء الإحتياجات المادية (غذاء/صحة/نظام إجتماعي..) تتحول قيمهما الى مابعد المادية (حريات مدنية/مشاركة سياسية واجتماعية/التعبير عن الذات..)؛ وهي غالبا قيم تحضر في المجتمعات الديمقراطية (أستراليا،النمسا،كندا..)، وقد أكد في نتائج بحثه على أن وصول الجيل الأصغر (الشباب) لمواقع السلطة السياسية، سيجعل قيم المواطنة السابقة أكثر حضورا[22] .

في الحقيقة عملية التأهيل السياسي لا تتوقف أبدا، وبالتالي فالذات السياسية تتغير باستمرار والعديد من تجارب الحياة العامة، مثل الإنضمام الى مجموعات جديدة (المجتمع المدني/الحزب السياسي..) أو الإنتقال من منطقة لأخرى، أو التحرك على درجات السلم الإجتماعي هبوطا أو صعودا يعدل بشكل أو بأخر من منظورنا السياسي.

ثمة نقطتان يجب التنبيه لهما هنا؛ أن التأهيل السياسي يمكن أن يأخذ شكل تعلم مباشر أو غير مباشر، ويكون التأهيل السياسي مباشرا هنا حين يتعلق الأمر بإيصال معلومات/قيم/مشاعر اتجاه السياسة بشكل صريح،فالدروس المدنية في المدارس العامة هي تأهيل مباشر[23] ؛ فالجامعات اليوم أصبحت تعد برامج أكاديمية تستند إلى أنماط تعليمية غير تقليدية (لتعليم قيم المواطنة) والتعلم كيفية الإنخراط في الجماعة Community Based Learning ،و يثمن أهمية العمل التطوعي ، بعد أن تبين مقدار أهمية إكتساب خبرات أكاديمية وحياتية بالخصوص لهذه الفئة العمرية (بعد 16 سنة)، على إعتبار أنه السن الأقرب إلى المشاركة السياسية والمواطنة القانونية، وبالتالي هي الفئة الأحق بالتعليم والتأهيل[24].

أما التأهيل السياسي غير مباشر؛ فيحدث حين تشكل وجهات النظر السياسية مع تجاربنا من دون وعي منا، وقد يكون هذا النوع له تأثير خاص على الشباب،فقد يؤثر تطور مواقف الشاب سواء كانت عدوانية أو لطيفة اتجاه الأهل والمدرسين والأصدقاء على مزاجه النفسي تجاه القادة السياسيين، ومواطنيه في حياته فيما بعد ...مع انه يمكن طبعا لهذه الصورة أن تتغير عبر الإحتكاك (العائلة/الجمعيات التطوعية/الحزب السياسي/مؤسسة العمل..)، وحين يُحدث هذا الإحتكاك تغييرا كبيرا في مواقف هؤلاء الشباب؛ هنا نتحدث عن إعادة تأهيل سياسي[25].

فالحياة اليومية هي التي تشكل موضوع البحث أي العلاقات بين الأصدقاء وداخل الأسرة والهويات والعمل والدين، وليس العالم الإفتراضي الموجود مسبقا، والذي يصطدم بالعالم الحقيقي والفعلي، فالتكنولوجيا من المفترض أن تلغي المسافات الفيزيائية ولا تلغي ماهو إجتماعي بواسطة التقنية[26]. مما يؤثر في طبيعة حضور هذا الفرد في وسائل التواصل الإجتماعي،فالمواطن لا يصبح رقميا من دون أن يكون جزء من المجتمع السياسي أولا (مواطن حقيقي)، فهو يتعلم أخلاقيات التواصل و إحترام الاخر في الفضاء العمومي (الواقعي اولا)، وهو يبدأ أيضا بالشعور بالإنتماء الى دولته من خلال ما يتلقاه من تنشئة وتأهيل سياسي، وهكذا عندما ينخرط في الفضاء الإلكتروني سينخرط بإعتباره مواطنا له إنتماؤه وقيمه، وبالتالي كما يقول اسين Isin يمثل نفسه في الفضاء الإلكتروني.فالإفتراضي هو أولا وقبل كل شيء إمتداد للتنشئة الإجتماعية التي ينجزها الإتصال وجها لوجه.

وعليه يمكن القول أن عملية التأهيل سياسي هي عملية تشاركية تهدف أساسا لزرع خصائص الشخصية القوية/المسؤولة داخل الأسرة قبل المجتمع_خاصة في ثقافة الشباب_ كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية _في السنوات الأخيرة_أين أصبحت(المواطنة) تدرس للفئة الشبانية، بهدف زرع ثقافة المساواة والتضامن وغرس ثقافة احترام الأخر،والدفاع عن المعتقدات وتنمية حس المسؤولية..وهي القيم التي من شانها أن تشكل وتعطي لنا مواطنا ايجابيا فعالا معنيا بكل ما يحدث في مجتمعه، وهذا للإشارة موجود في كتبهم المدرسية والتربوية[27]،وهو الشيء الذي يمكن إعتباره يدخل ضمن عملية التأهيل السياسي لمواطني الغد؛ الذي من شانه ترسيخ قيم المواطنة داخل أي مجتمع، بالأخص :

- قيم المدنية (احترام المواطنين الآخرين في الفضاء العمومي) / حس المواطنية (أولوية المصلحة العامة على الخاصة) / التضامن (وثقافة العيش المشترك).

2. مواقع التواصل الإجتماعي وخطاب الكراهية في الجزائر

إن الميديا هي إمتدادات للصراعات ولما يتم اقتسامه رمزيا ويشكل المجتمعات، إن الإنتقال من رؤية متجذرة في الطبيعة وفي البطء والبداهة المفترضة للأشياء، إلى رؤية الثقافة وديناميكية العلاقات الإجتماعية التي تسأل بإستمرار ماهو قائم، فعندما يتواصل البشر في الحلبات المصممة لهذا الغرض، فإنهم يسعون الى الحصول على الإعتبار، وتأكيد أنهم أعضاء المجموعة ذاتها أو أنهم لا ينتمون اليها، ويمنحون معنى لهذا التأكيد، ويصوغون شبكات الإنتماء والإختلاف المشكلة من رموز[28].

فمع بروز وسائل التواصل الإجتماعي سهلت عملية التفاعل والتشبيك بين الأفراد، وهي تفاعلات تحدث تحت خلفية السياق العالمي، وتتبلور متغيراتها على الصعيد المحلي، وذلك عبر عدة متغيرات؛ نذكر منها:

– المتغيرات الإجتماعية: والتي تتمظهر على محورين:

المحور الأول؛ يخص (تكوين الصداقات)؛ بمعنى تمزج بين الصداقات الإفتراضية والواقعية، عبر مشاركة الإهتمامات، ويمكن تبلورها في تأسيس رأسمال إجتماعي.

المحور الثاني؛ يخص (التكتل وعضوية الجماعات) فهذه المواقع سمحت بالجمع بين الجماعات التي تحمل اهتمامات متجانسة.

– المتغيرات السياسية: الإنضمام إلى الفضاء المعلوماتي سمح بالممارسة السياسية، والإنخراط في النقاشات السياسية، ما ساعد على بلورة و تعبئة الرأي العام/ظهور المواطنة الرقمية/تفعيل دور المجتمع المدني[29]. بالمقابل سمح الامر بظهور تهديدات أمنية غير تقليدية؛ ومن أمثلة ذلك نذكر:

- بث الإشاعات والمعلومات الخاطئة (التحريض على الانتحار/الكراهية/القتل..).
- إختراق الحسابات الشخصية (التهديد عبر مواقع التواصل).
- التمييز ضد منطقة أو طائفة من المجتمع.

فخطاب الكراهية يهدف الى التحريض على الصراعات الطائفية والإقليمية، والتحريض على إنكار وجود الاخر وتهميشه والحض على العنف واتهام الطرف الاخر بالخيانة والفساد، ويضيف الطوبسي أن هناك عدة معايير دولية يشتق منها التعبير الإجرائي لخطاب الكراهية من بين تلك المعايير وجود من يقول القول وبأي وسيلة.[30] ولعل من بين الأسباب الرئيسية لنشوء خطاب الكراهية الصورة الخاطئة التي يكونها الفرد عن الآخر، الخوف من المنافسة والتصور أن الاخر هو ضدك أو عدوك، كما تؤثر كل من الثقافة العامة والتربية والتعليم، والكيفية التي نقرأ بها التاريخ ،والكثير من المواقف تبنى على أساس غياب المعلومة والأفكار المسبقة، بالخصوص مع عصر الرقمنة والتواصل الإجتماعي، والمصيبة في التعليقات وليس في الخبر أحيانا، فالخبر يكون أحيانا عاديا ولكن التعليقات تنطلق بأسماء حقيقية ومستعارة من دون ضوابط.[31] أخلاقية أو قانونية تردع المتعصب.

في الجزائر لعبت الظروف التي مرت بها في السنوات الأخيرة منذ أحداث غرداية سنة2013 إلى غاية إنطلاق الحراك الشعبي سنة 2019،ثم بداية الجائحة العالمية كورونا فيروسCoronavirus في خلق موجة من خطاب الكراهية على مستوى وسائل التواصل الإجتماعي،،تراوح بين إستعمال مصطلحات عرقية وعنصرية تمييزية، وما ساعد على إنتشارها غياب الرقابة الرقمية على ما ينشر(قبل صدور قانون20-05)؛وهذا عبر خلق خطاب متحيز من خلال الإعتماد على ثلاث أنواع من الإستمالات في الرسالة الإقناعية للخطاب:

_الإستمالة العقلية؛ وهذا بالإستشهاد بالمعلومات والأدلة عبر الإستدلال بأقوال الأفراد الموجهين حول الفكرة المروج لها.

_الإستمالة العاطفية؛ عبر الإستعانة بقادة الرأي والمشاهير؛هؤولاء يعملون على صياغة مضمون يتناسب وطبيعة ثقافة الفئة المساندة للخطاب.

_إستمالات التخويف؛عن طريق إثارة الخوف لدى المتلقي عن عزوفه لإعتناق نفس الخطاب،ما يؤدي به إلى العزلة عن توجه الأغلبية العامة[32]. فالتعرض لمحتوى شبكات التواصل الإجتماعي والمشاركة والتفاعل معها يجعل الفرد يعتنق قيم ومبادئ ومفاهيم وأفكار جديدة، لعل خطاب الكراهية شكل من أشكال الأفكار التي يتم

بثها وفق نظرية الغرس الثقافي Cultivation Theory.[33]وإذا كان التلفزيون هو مصدر القيم والإيديولوجيات وكذا وجهات النظر والأحكام التي كان يصدرها الناس سابقا،فإن وسائل التواصل الإجتماعي أضحت بمثابة البديل له في العقود الأخيرة.

ويصبح الأمر مقلقا عندما يتبنى هذا الخطاب بعض النخب المثقفة والتنظيمات الحزبية،سواء على مستوى وسائل التواصل أو عبر منابر إعلامية أخرى، على إعتبار أن تأثير الخطاب يرتبط غالبا بمصدره،ففي السجال السياسي مثلا تلعب اللغة دورا فريدا عبر تحديدها معالم الإشكاليات والتعبيرات المشروعة عن الشأن السياسي؛لقد بين المختصون في القرن العشرين كيف كانت اللغة تشكل بالتأكيد الوسيلة الأقوى لنشر الإيديولوجية،عبر تكرار الرسائل والشعارات وتبنيها الآلي واللاواعي والمنوم من قبل الشعب؛ اللغة التي تجعل الفرد يفقد جوهره الفردي،وتخدر شخصيته،وتحوله إلى رأس من دون تفكير أو إرادة؛ وهكذا يتوقف الطابع المخيف لما تم قوله عن الظهور،ففي النازية كان لفظ المتعصب مرادف للشغف،كما أمكن توصيف الإنتخابات المزورة بأنها حرة.[34]

وكرد على تفشي هذا الخطاب أصدر المشرع القانون رقم 20-05 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية والصادر في 28 أفريل سنة 2020، وقد شمل هذا القانون نصوصا توفر الحماية لضحايا التمييز وخطاب الكراهية من المادة 16إلى المادة 19،كما حدد القانون العقوبات المقررة لذلك من المادة 30 الى المادة 42 من القانون[35].ووفقا لهذا القانون تقوم الدولة بتنفيذ إستراتيجية وطنية لمنع التمييز وخطاب الكراهية؛ و أخلقة الحياة العامة،ونشر ثقافة النقاش والتسامح،والقضاء على العنف في المجتمع، وهو ما يتطلب من المؤسسات العمومية الأخذ بالخطوات اللازمة لمحاربة خطاب الكراهية بما في ذلك: [36]

- خلق التوعية عن طريق برامج تدريب فعالة.
- نشر ثقافة حقوق الإنسان والمساواة.
- ترسيخ ثقافة التسامح والخطاب وقبول الآخر المختلف عنا.
- إستخدام أدوات اليقظة والتنبيه والكشف المبكر عن أسباب التمييز وخطاب الكراهية.
- التثقيف حول مخاطر التحيز وخطاب الكراهية وسرعة إنتشاره عبر وسائط التواصل التكنولوجي.
- تشجيع التفاعل بين المؤسسات المختلفة.

وبإستقراء النصوص الواردة في هذا القانون في كل من الفصل الثالث والخامس منه، تم التوصل إلى مجموعة من الملاحظات؛

_يعتبر اللجوء الى القضاء حق لكل من يدعي انه ضحية لجرائم التمييز وخطاب الكراهية؛مع إمكانية الحصول على المساعدة القضائية.

_ يحق للطرف المتضرر تقديم طلب لإتخاذ تدابير مستعجلة امام القضاء المستعجل قصد توفير الحماية له.

_تختلف العقوبات المقررة لمرتكبي جرائم التمييز وخطاب الكراهية،بالنظر إلى مضمون الخطاب،حيث فرق بين خطاب التحريض على الكراهية، والخطاب الذي يدعو الى العنف؛ ذلك أن هذا الشكل الأخير قد يهدد أركان الدولة.

_الجهة التي أصدرت الخطاب؛أين شدد العقوبة في حالة ما كان مصدر الخطاب لها سلطة قانونية[37]؛ فهناك فرق بين شخص له تأثير كبير عبر عن أمر فيه شبهة كراهية وشخص له تأثير محدود، فالسؤال هنا حول أهمية ودائرة تأثير هذا التعبير؟ ومثال ذلك الحرب الطائفية العرقية في رواندا سنة 1994 ،والتي من المعروف أن الإذاعة هي من كانت وراء هذا الخطاب[38]. كما أسس القانون رقم 20-05 لمرصد وطني للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية، هذا المرصد الذي يتمتع بشخصية إعتبارية فضلا عن إستقلالية مالية وإدارية،ويقع تحت سلطة رئيس الجمهورية، ويتألف من 16 عضو، ستة أعضاء يختارهم الرئيس، وستة أعضاء يمثلون كل من:(المجلس الأعلى للغة العربية،المفوضية العليا للأمازيغية،المجلس الوطني لحقوق الإنسان،الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة،والمراصد الوطنية)، بالإضافة إلى أربعة أعضاء يمثلون المنظمات التي تشتغل ضمن مجال المرصد[39].

ومن خلال إستقراء المواد المتعلقة بالمرصد من (المادة09_15) لا توجد أية إشارة إلى للدور الذي سيقوم به المرصد في ظل البيئة الرقمية،فالمشرع أغفل منح المرصد لصلاحيات تكون منسجمة للتحديات الرقمية الحاصلة؛مع أنه بالمقابل سمح بتوسيع صلاحيات الضبطية القضائية، من خلال السماح لها بالتوغل في نظام الإتصالات الإلكترونية لمراقبة الأشخاص المشتبه بهم في إرتكاب جرائم متعلقة بالتمييز وخطاب الكراهية بإستخدام آلية التسرب الإلكتروني وفقا لما تنص عليه المادة رقم 25 من القانون[40]. وهنا تبقى مسألة فعالية الآلية مرتبطة أيضا بنظام العدالة ومدى إستقلاليتها لمنع سوء توظيفها من جهة، وتحقيق الحماية لمن يتكفل بأدائها، فالجزائر بحاجة إلى أخلقة الحياة العامة أكثر من النصوص القانونية التي يمكن أن نجدها في قانون العقوبات كما يقول بعض الحقوقيين.

خامسا: نتائج الدراسة الميدانية

فيما يلي سيتم عرض نتائج الدراسة وسيتم مناقشة نتائجها حسب محاور الإستبيان

1. نتائج المحور الأول

خلال دراستنا إخترنا عينة عشوائية من الطلبة الجامعيين والذين يستخدمون شبكة التواصل الاجتماعي (فايسبوك) وقمنا بنشر الإستمارة الكترونيا لعينة قوامها 100طالب من قسم العلوم السياسية جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، وقد إعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي بإعتباره منهج يسمح بدراسة طرق العمل والتفكير والإحساس لدى مختلف المجموعات أو مجموعة صغيرة جدا والتي ليس من الضروري معاينتها دائما:مثل أعضاء نادي إجتماعي معين او طلبة وطالبات هذا الفرع أو ذاك الموجودة في مؤسسة معينة[41]، ولأن إهتمام البحث ينصب في فهم الظاهرة وتفسيرها فقد تم بالإعتماد على أداة الملاحظة و الإستمارة، واستخدام هذا النوع

من الدراسات يفيدنا في قياس مدى قدرة نظام المواطنة على تجاوز خطاب الكراهية في وسائل التواصل الإجتماعي. وفيما يلي سنعرض بيانات إستمارة البحث وتحليلها:

الجدول رقم 01. تقسيم العينة حسب متغير البيانات الشخصية في الدراسة

الفئة	المتغير	التكرار	النسبة٪	المجموع	
				التكرار	النسبة٪
الجنس	ذكر	29	29	100	100
	أنثى	71	71		
المستوى الجامعي	ليسانس	43	43	100	100
	ماستر	33	33		
	دكتوراه	24	24		
السن	من 19 الى 23 سنة	43	43	100	100
	من 24 الى 28 سنة	39	39		
	من 28الى مافوق	18	18		

– خلال البيانات أعلاه يتبين أن 71 ٪ من العينة إناث بينما نسبة 29 ٪ ذكور

– 43 ٪ من العينة المدروسة من طلبة الليسانس ،في حين تمثل نسبة 33٪ طلبة الماستر ، أما طلبة الدكتوراه فيمثلون نسبة 24 ٪ .

– ويوضح الجدول أن نسبة الطلبة من 19 الى 23 سنة تمثل 43٪، بينما تمثل فئة 24 الى 28 سنة نسبة 39٪ ، والفئة التي تمثل أقل نسبة هي من 28الى مافوق ب 18٪.

2. نتائج المحور الثاني حول طبيعة إستخدام مواقع التواصل الاجتماعي

الجدول رقم 02. مدى إستخدام مواقع التواصل الإجتماعي

مدة الاستخدام	التكرار	النسبة
دائما	88	88
أحيانا	12	12
نادرا	00	00
المجموع	100	100

تظهر نتائج الجدول أن نسبة 88 ٪ يقضون بشكل دائم أوقاتهم في وسائل التواصل الإجتماعي، بينما تمثل نسبة 12 ٪ نسبة من يرتدد أحيانا الى هذه المواقع، والملاحظ أن كل العينة تستعمل وسائل التواصل الإجتماعي بدليل نسبة 00 ٪ التي تحصلنا عليها مع اختيار " نادرا ".

الجدول رقم 03. نوع الحساب المستخدم على مواقع التواصل الإجتماعي

النوع	التكرار	النسبة
فيسبوك	50	50
تويتر	02	02
يوتوب	10	10
أنستغرام	20	20
تيليغرام	10	10
تيك توك	08	08
المجموع	100	100

حسب الجدول اعلاه هناك توجه كبير لاستعمال الفايسبوك بنسبة 50 ٪ باعتباره من بين التطبيقات القديمة ولا يحتاج الى تدفق عالي للأنترنت،ثم يأتي تطبيق الأنستغرام بنسبة 20 ٪ ،ثم يأتي تواليا التليغرام بنسبة 10 ٪ الذي يوفر للطلبة مكتبات الكترونية يحتاجون اليها لانجاز البحوث والمذكرات،بينما يمثل التوجه نحو اليوتيوب بنسبة 10 ٪ ، هذه التطبيقات السابقة هي الأكثر استخداما من المبحوثين.

تاتي بقية التطبيقات :التيك توك بنسبة08 ٪ والتويتر بنسبة 02 ٪ وهي نسب قليلة جدا مقارنة بالتطبيقات الأخرى ، ولكن من الواضح أن هناك توجه لاستخدام متعدد لهذه التطبيقات التي لا تزال في طور الاكتشاف بالنسبة لمجتمعنا.

الجدول رقم04. مدة الإشتراك على وسائل التواصل الإجتماعي

المتغير	التكرار	النسبة
أقل من سنة	06	06
من سنة الى 3سنوات	06	06
أكثر من ذلك	88	88
المجموع	100	100

يتبين من الجدول أعلاه أن 89 ٪ من المبحوثين إشتركوا في مواقع التواصل الإجتماعي منذ أزيد من أربع سنوات، بينما تشكل نسبة 7 ٪ عدد الذين إشتركوا في هذه المواقع من سنة إلى ثلاثة سنوات، ونسبة 6 ٪ تمثل الفئة الجديدة التي اشتركت منذ أقل من سنة. وهذا يعود الى أهمية مواقع التواصل الاجتماعي بالنسبة لهذه الفئة من الشباب الجامعي.

الجدول رقم05. عدد الساعات التي تقضيها على وسائل التواصل الإجتماعي

المتغير	التكرار	النسبة
أقل من ساعة	06	06

من 1سا الى 3سا	43	43
أكثر من 4سا	51	51
المجموع	100	100

يتبين من الجدول أن نسبة 51 ٪ تتواجد لأكثر من أربع ساعات يوميا في وسائل التواصل الإجتماعي، وهو ما يعبر عن حالة الإرتباط والإدمان في إستخدام هذه التطبيقات، وبنسبة أقرب 43٪ للفئة التي تقضي من 1سا الى 3سا في التصفح، بينما لا توجد سوى نسبة 06٪ من العينة تستخدم هذه المواقع لأقل من ساعة ،فعملية التفقد أصبحت أكثر سهولة مع ظهور الهواتف الذكية .

3. نتائج المحور الثالث المتعلق بنظام المواطنة وخطاب الكراهية عبر مواقع التواصل الإجتماعي

الجدول رقم06. مفهوم المواطنة لديك ؟

المتغير	التكرار	النسبة
الإنتماء للوطن	40	40
أقوم بالواجبات وأطالب بالحقوق	56	56
التمتع بالحقوق	04	04
لا أعرف	00	00
المجموع	100	100

سجل الجدول أعلاه أن نسبة 56 ٪ ترى أن المواطنة هي القيام بالواجبات والمطالبة بالحقوق، بينما نسبة 40 ٪ رأت أنه تعبير عن حالة الإنتماء للوطن، ومثلت النسبة الضئيلة 04٪ التوجه نحو معنى المواطنة على أنه نظام للحقوق فقط، و بقيت الخانة الأخيرة (لا أعرف) خالية 00 ٪ .

الجدول رقم 07. علاقة تنامي خطاب الكراهية في وسائل التواصل الإجتماعي بغياب نظام المواطنة؟

المتغير	التكرار	النسبة
نعم	60	60
لا	02	02
ربما	38	38
المجموع	100	100

حسب النتائج المحصل عليها في الجدول أعلاه أن 60٪ من المبحوثين يرون أن هناك علاقة عضوية بين بروز خطاب الكراهية في وسائل التواصل و غياب نظام المواطنة، بينما إختار جزء من العينة إجابة ربما بنسبة 38 ٪ ،والنسبة الأقل ب02 ٪ تمثلت في الإجابة ب لا علاقة بين تنامي خطاب الكراهية و غياب المواطنة.

الجدول رقم 08. طبيعة مشاركتك في تعزيز المواطنة عبر وسائل التواصل؟

المتغير	التكرار	النسبة
أكتب منشور	20	20
أعجب بمنشور	10	10
أشارك بمنشور	15	15
أعلق على المنشورات	53	53
ألتزم الصمت	02	02
المجموع	100	100

حسب النتائج المسجلة في الجدول أعلاه هناك 53 ٪ من العينة تشارك في تعزيز المواطنة عبر وسائل التواصل الإجتماعي عبر التعليق على المنشورات، بينما نسبة من 20 ٪ تكتب مناشير حول المواطنة، بينما تكتفي عينة من المبحوثين بنسبة 15 ٪ بمشاركة المنشورات على صفحاتهم، بقيت الفئة التي تفضل المتابعة فقط، منها 10 ٪ تضع إعجاب بالمنشورات، ونسبة قليلة 02٪ تلتزم الصمت فقط.

الجدول رقم 09. ماهي درجة إهتمامك بالمنشورات المتعلقة بالهوية والإختلافات العرقية والدينية؟

المتغير	التكرار	النسبة
مهتم بدرجة كبيرة	43	43
نوعا ما	53	53
غير مهتم إطلاقا	04	04
المجموع	100	100

بالنظر الى نتائج الجدول تتراوح نسبة الإهتمام بالمنشورات المتعلقة بقضايا الهوية والإختلافات العرقية والدينية التي غالبا ما يثار النقاش حولها نجد 53 ٪ مهتمين قليلا ، بينما بنسبة اقرب لها 43 ٪ مهتمين بدرجة كبيرة ، تبقى نسبة 4٪ غير مهتمة اطلاقا.

الجدول رقم 10. ماذا نقصد بخطاب الكراهية؟

المتغير	التكرار	النسبة
عدم تقبل الاخر المختلف عني	55	55
اقصاء كل من لا يشاركني(ديني_ثقافتي_عرقي)	45	45
لا وجود لخطاب الكراهية	00	00
المجموع	100	100

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن 55 ٪ من المبحوثين ترى ان معنى خطاب الكراهية هو عدم تقبل الاخر المختلف عني، وبنسبة ليست بعيدة 45 ٪ تعتبره اقصاء كل من لا يشاركني (ديني_ثقافتي_عرقي)، في حين لا أحد من أفراد العينة 00 ٪ ينفي وجود خطاب الكراهية في وسائل التواصل الإجتماعي، مما يؤكد وجود الظاهرة التي نحن بصدد محاولة فهمها.

الجدول رقم11. أسباب خطاب الكراهية عبر وسائل التواصل الإجتماعي حسب رايك؟

المتغير	التكرار	النسبة
نقص الوعي السياسي للفرد	28	28
غياب ثقافة الحوار في المجتمع	40	40
غياب الرقابة على ما ينشر	10	10
دوافع نفسية متعلقة بالمستخدم (الإحباط_الإنغلاق_التعصب..)	20	20
أسباب أخرى	02	02
المجموع	100	100

بتفحص الجدول أعلاه يتضح أن ما نسبته 40 ٪ يرجع سبب وجود خطاب الكراهية في وسائل التواصل الإجتماعي يعود أساسا الى غياب ثقافة الحوار في المجتمع، وبنسبة معتبرة تصل الى 28 ٪ يرجعون الأمر الى نقص الوعي السياسي للفرد، بينما يردها 20 ٪ من العينة الى أسباب ذاتية ونفسية متعلقة بالفرد(الإحباط_الإنغلاق_التعصب)، وما تبقى من المبحوثين 10 ٪ يعتبرون أن الأمر يعود الى غياب الرقابة على ما ينشر ومساحة الحرية التي يتيحها الفضاء الإفتراضي، فقط نسبة 02 ٪ من أرجعها الى تعصب بعض الجماعات و تراجع مؤسسات التنشئة عن أداء أدوارها من قبيل (المدرسة،المسجد،تنظيمات المجتمع المدني..الخ) .

الجدول رقم 12. هل تؤثر هوية صاحب المنشور في ردود فعلك حول خطاب الكراهية؟

المتغير	التكرار	النسبة
بدرجة كبيرة	24	24
درجة متوسطة	41	41
لا تؤثر	35	35
المجموع	100	100

يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 41٪ تتأثر بدرجة قليلة بهوية صاحب المنشور الذي يروج لخطاب الكراهية، وبنسبة أقرب لها 35 ٪ لا تهتم بهوية صاحب المنشور وما يهمها هو الخطاب نفسه، بينما 24 ٪ تتأثر بدرجة كبيرة .

4. نتائج المحور الرابع المتعلق بتأثير نظام المواطنة على خطاب الكراهية في وسائل التواصل الإجتماعي

الجدول رقم 13. هل يكفي التشريع لمكافحة خطاب الكراهية ؟

المتغير	التكرار	النسبة
نعم	28	28
لا	61	61
لا أعرف	08	08
أسباب أخرى	03	03
المجموع	100	100

كانت معظم الإجابات بنسبة 61 ٪ تتفق أن المقاربة القانونية لوحدها غير كافية لمكافحة خطاب الكراهية، بينما ترى عينة من المبحوثين 28 ٪ أن التشريع من شأنه أن يحد من هذا الخطاب، ونسبة 08٪ أجابت بأنها لا تعرف،فقط ما نسبته 03٪ من العينة أرجعت الأمر الى أسباب أخرى منها ضرورة إعداد برامج ودراسات لفهم الظاهرة وما يحفز على نشرها.

الجدول رقم 14. هل يساهم الخطاب الحزبي في بث قيم الكراهية عبر وسائل التواصل الإجتماعي؟

المتغير	التكرار	النسبة
بدرجة كبيرة	55	55
بدرجة متوسطة	40	40
لا يؤثر	02	02
لا اعرف	02	02
المجموع	100	100

من خلال الجدول أعلاه تبين أن نسبة 55 ٪ من المبحوثين يرون أن الخطاب الحزبي يساهم في بث قيم الكراهية عبر وسائل التواصل،بينما نسبة معتبرة من العينة 40٪ ترى أن هناك مساهمة بدرجة متوسطة ، بقية العينة بنسب قليلة02 ٪تجتمع حول رأي أن الخطاب الحزبي لا يؤثر ،وبين إجابة لا أعرف 02٪.

الجدول رقم 15. لماذا يرتبط بروز خطاب الكراهية بالإحتفال بالأعياد الوطنية والدينية والثقافية؟

المتغير	التكرار	النسبة
عدم فهم طبيعة الإحتفال	18	18
بسبب التعصب الفكري	30	30
بسبب الانتماءات العصبية والقبلية	42	42
خطاب الكراهية ليس مرتبط بمناسبة معينة	08	08
أسباب أخرى	02	02
المجموع	100	100

من خلال الجدول أعلاه نلحظ أن نسبة من العينة 42 ٪ ترى بأن سبب إرتباط بروز خطاب الكراهية بالإحتفالات يعود الى طبيعة الإنتماءات العصبية والقبلية الغالبة على علاقات المواطنة، ونسبة 30 ٪ تربط الأمر بالتعصب الفكري لدى الأفراد، بينما يعتقد اخرون بنسبة 18٪ أن السبب هو في الجهل وعدم فهم مغزى وخلفيات الإحتفالات، تبقى نسبة ضئيلة تصل الى 08 ٪ تقول بأن خطاب الكراهية ليس مرتبط بمناسبة معينة في حد ذاتها، فقط 02 ٪ تعتبر أن خطاب الكراهية مرتبط بالأعياد الثقافية دون الأعياد الوطنية والدينية.

الجدول رقم 16. هل تساهم وسائل الإعلام الكلاسيكية عبر وسائل التواصل الإجتماعي في تعزيز قيم المواطنة؟

المتغير	التكرار	النسبة
تساهم كثيرا	22	22
قليلا	58	58
لا تساهم	20	20
المجموع	100	100

يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه أن 58 ٪ من المبحوثين يرون أن وسائل الإعلام التقليدية تساهم بشكل قليل في تعزيز قيم المواطنة عبر وسائل التواصل الإجتماعي، بينما نسبة تصل الى 22٪ يرون انها تساهم كثيرا عبر المادة الاعلامية والتقارير التي تنشرها، فقط 20٪ أخذ بموقف أنها لا تساهم إطلاقا .

الجدول رقم 17. ماهي الحلول حسب الأولوية لمحاربة خطاب الكراهية؟

المتغير	التكرار	النسبة
تعزيز المناهج الدراسية بمواد تتناول قيم التربية على المواطنة	60	60
تنظيم ندوات توعوية من قبل تنظيمات المجتمع المدني	10	10
فتح وسائل الاعلام للنقاش حول قضايا المواطنة.	23	23
زيادة العقوبات لمن ينشر خطاب الكراهية	05	05
الرقابة على المنشورات	02	02
المجموع	100	100

يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه أن الأغلبية التي تمثل نسبة 60٪ ترى بأن الأولوية الأولى لمحاربة خطاب الكراهية هي بتعزيز المناهج الدراسية ،عبر تخصيص مواد تتناول قيم التربية على المواطنة، ونسبة من 23 ٪ من أفراد العينة يعتبر أن فتح وسائل الإعلام للنقاش حول قضايا المواطنة من الاليات التي يمكن أن تحد من خطاب الكراهية، وبنسبة أقل 10٪ يرون أن تنظيم ندوات توعوية من قبل المجتمع المدني من شأنها المساهمة في الحد من الاستقطاب، بينما نسبة قليلة تفضل المقاربة الردعية 05 ٪ مع زيادة العقوبات لمن ينشر هذا الخطاب، و 02 ٪ مع الرقابة على المنشورات.

سادسا: نتائج الدراسة

1. كشفت الدراسة أن المبحوثين كثيري التعلق بالفضاء الافتراضي ووسائل التواصل الإجتماعي، خصوصا تفضيل استخدام تطبيق الفايسبوك، على إعتبار أن الفئة التي نتحدث عنها معدل الأعمار فيها بين 19_ 28 سنة ، فالفضاء الإفتراضي أصبح بمثابة فضاء دائم(أغلبية المشتركين يقضي فيها أكثر من أربعة ساعات) ، ثم بدرجة أقل الأنستغرام والتيلغرام، فهذه الوسائل لم تعد ترفيهية فقط بقدر ما تمنح للطالب مصادر متعددة بغرض معرفة الأخبار أو توظيفها في أبحاثهم العلمية و توفير بعض المراجع الإلكترونية.

2. مفهوم المواطنة لدى الطلبة ينقسم بين نسبة كبيرة تعتبره كنظام يشكل بتوازن في الحقوق والواجبات، وهو ما يوحي بإدراك كبير من المبحوثين بمضمون نظام المواطنة باعتبارهم طلبة في قسم العلوم السياسية، بينما نسبة أخرى معتبرة تعتقد أنه تعبير عن حالة الإنتماء للوطن، وبالتالي هناك خلط عند البعض للمفهوم مع مصطلح الوطنية، وهذا كما نعتقد نتاج لما ينشر أكثر في وسائل الإعلام و الخطابات الشعبوية للكثير من الأحزاب السياسية بغرض التجنيد السياسي أو التعبئة في المناسبات.

3. حسب النتائج المحصل عليها أغلبية الطلبة يعتبرون أن هناك علاقة تلازمية بين بروز خطاب الكراهية في وسائل التواصل و غياب نظام المواطنة في المجتمع.ويمكن هنا العودة الى دراسة الباحث بيرق حسين للإستدلال حول دور مواقع التواصل الإجتماعي في بناء خطاب الكراهية ،أين توصل الى أن هذه الوسائط بالإضافة الى إيجابياتها، تؤثر في ظهور قيم سلبية وتساعد على نشر هذا الخطاب حتى في الواقع، فالحدود بين حرية التعبير وخطاب الكراهية هي حدود غير واضحة عند الكثيرين.

4. حسب النتائج المسجلة في البحث هناك 53 ٪ من العينة تشارك في تعزيز المواطنة عبر وسائل التواصل الإجتماعي عبر التعليق على المنشورات، وهو ما يدل على المشاركة الايجابية والتفاعل، خاصة وأن الفئة الصامتة لا تمثل سوى نسبة 02٪ من المبحوثين. وهو ما يوحي بأن هذا النوع من النقاشات تثير وتحفز المبحوثين على الإنخراط فيها.

5. هناك اهتمام كبير للمبحوثين بالمنشورات المتعلقة بالهوية والإختلافات العرقية والدينية، بالخصوص وان الفترة الأخيرة مرت على الجزائر أحداث كثيرة شجعت على بروز مثل هذا النقاش، مثل: الحراك او الحرائق التي إجتاحت بعض المناطق، وحتى خطاب بعض الأحزاب السياسية التي وظفت النقاش حول الهوية بخطاب جهوي وعنصري لكسب الأصوات على حساب الأمن المجتمعي.

6. هناك إقرار أيضا أن خطاب الكراهية في وسائل التواصل ظاهرة لا يمكن نفيها حسب المبحوثين، وواضح ان هناك إدراك لمعناه ومدلولاته، أين تم ربط توسع هذا الخطاب بغياب ثقافة الحوار في المجتمع، وأحيانا لأسباب ذاتية نفسية (الإحباط_الغضب، التعصب..الخ) التي يعاني منها المستخدم، مع تسجيل أن نسبة معتبرة تتأثر بهوية صاحب المنشور في تحديد موقفها من الخطاب نفسه، وهذا يحيلنا إلى معضلة غياب نظام المواطنة.

7. أهمية التشريع في مكافحة خطاب الكراهية مهمة حسب العينة، ولكنها غير كافية إطلاقا، ربما لحداثة القوانين التي سنت في هذا المجال من قبيل قانون مكافحة خطاب الكراهية والتمييز (20_05) ووجود ثغرات فيه.

8. كشفت الدراسة الى أن الخطاب الحزبي يساهم بشكل كبير في نشر خطاب الكراهية، وهذا يعود ربما الى بعض الأحزاب والحركات المتطرفة التي سبق ونشرت عدة منشورات وفيديوهات في 3سنوات الأخيرة تحرض فيها على الكراهية والتمييز، وتضع ذلك في خانة حرية الرأي والتعبير، مما من شأنه أن يهدد وحدة النسيج الإجتماعي اذا لم يتم تفعيل أليات ردعية لذلك.

9. يربط المبحوثين بين خطاب الكراهية ومناسبات الإحتفال بالأعياد الوطنية والثقافية، وهذا راجع حسبهم إلى الإنتماءات العصبية والقبلية للأفراد، التي لا تساهم وسائل الإعلام الكلاسيكية في تجاوزها، وهو مايطرح وفق منظورهم ضرورة إعادة تأهيل وسائل التنشئة أولا، وتعزيز المناهج الدراسية بمواد تتناول قيم التربية على المواطنة كأحد الحلول ذات الأولوية القصوى.

الخاتمة

لقد ساهمت وسائل التواصل الإجتماعي في تسهيل التواصل وتشبيك العلاقات الأفقية بين الأفراد، الا أنها أيضا أنتجت قيما سلبية من قبيل تقبل ثقافة خطاب الكراهية والتحقير، بالدرجة الذي جعله واقعا يبرر له الكثير، ولعل هذا ما لمسناه مع متابعة الأحداث في الآونة الأخيرة بالجزائر (الحراك_ الحرائق_ الخطاب التحريضي لبعض الأحزاب..الخ)، مما طرح الحاجة الى هذا النوع من الدراسات الميدانية، كمحاولة للفهم والتفسير.

لقد توصلت الدراسة الى أن خطاب الكراهية في وسائل التواصل الإجتماعي ظاهرة لا يمكن نفيها، باتفاق أغلب أفراد العينة، ورغم إدراك أغلبية المبحوثين على دلالات خطاب الكراهية، إلا أن نسبة معتبرة لا تزال تتعاطى مع مفهوم المواطنة بشكل خاطئ على أنه مرادف للوطنية، وهو مايطرح الحاجة الى:

– تعزيز المناهج الدراسية والتربوية بمواد ترسخ قيم المواطنة خاصة في المراحل الأولى للتلميذ، فبناء نظام المواطنة يعزز الثقة والتضامن بين الأفراد والإنتماء للجماعة الوطنية بدل الجماعات العصبوية.

– يجب التمييز أثناء وضع العقوبات على خطاب الكراهية من حيث مصدرها، فوسائل الإعلام والأحزاب لا يمكن أن يكون تأثيرها بنفس تأثير مواطن بسيط، ولنا في تجربة رواندا مع (الاذاعة) مثال.

– المقاربة التشريعية (قانون 20_05) مهمة ولكن لا يمكن أن تكون كافية للحد من خطاب الكراهية، فالمواطن لا يصبح إيجابيا في الفضاء الإفتراضي من دون أن يكون فعالا في مجتمعه السياسي أولا، فهو يتعلم أخلاقيات التواصل وإحترام الاخر في الفضاء العمومي، وهكذا عندما ينخرط في الفضاء الإلكتروني سينخرط بإعتباره مواطنا له إنتماؤه وقيمه، وبالتالي كما يقول اسين lsin يمثل نفسه في الفضاء الإلكتروني.[42]

الهوامش:

[1]. شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج ، الإقترابات، والأدوات، دار هومة، الجزائر،2007 ، ص87.

[2]. مسلم محمد، منهجية البحث العلمي، ط2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004،ص41.

[3].الحسن إحسان محمد، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دط، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1996، ص23.

[4].تمار يوسف، مبادئ البحث العلمي المنطلقات النظرية والتوجهات التطبيقية، ط1،دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2021، ص163.

[5].عودة مراد، بحث في مفاهيم الوطن والمواطنة، ط1،مركز الفينيق الثقافي، بيت لحم فلسطين،2013،ص 10.

[6].أبو المجد عبد الجليل، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلام،،ط1، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء،2010،ص 11.

[7].عودة مراد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[8]. لكريني إدريس،المواطنة والمشترك،http://bitly.ws/ACu9،تاريخ النشر:2014/01/02، تاريخ التصفح:2022/11/02 .

[9].ميغري إريك، سوسيولوجيا الإتصال والميديا، ترجمة:نصر الدين العياضي، ط1، منتدى المعارف، بيروت،2018،ص ص 576_577.

[10].ربحي مهدي حسن، الوعي بالمواطنة الرقمية لدى مستخدمي شبكات التواصل الإجتماعي وعلاقته ببعض المتغيرات، مجلة الدولية لتعلم نظام التسيير، جامعة الأقصى، ع1، 2018، ص3.

[11].السليحات روان يوسف السليحات، درجة الوعي بمفهوم المواطنة الرقمية لدى طلبة مرحلة البكالوريوس في كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية. مجلة دراسات العلوم التربوية. الجامعة الأردنية،ع3،2018،ص 21.

[12]_ Todd John,The Meaning of Rehabilitation, Annals of the American Academy of Political and Social Science, Rehabilitation of the Wounded ,Vol. 80, 1998,p2.

[13].الموند غابريال، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة:هشام عبد الله، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998،ص 60.

[14]. عمراوي صلاح الدين ،يوسف مقعاش،أثر خطاب الكراهية في موقع الفايسبوك على الجمهور:دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي موقع الفايسبوك في الجزائر،المجلة الدولية للإتصال الإجتماعي، جامعة مستغانم،ع 1،2022،ص379.

[15].Abdelmadjid Ramdane,Discrimination and Hate Speech in Algeria: Prevention and Combat, Legal and Political Research,Vol 07, N°01,June 2021,p1441.

[16].بريك خديجة، حيدوسي اية، خطاب الكراهية عبر مواقع التواصل الإجتماعي وإنعكاساته على الشباب الجزائري:دراسة ميدانية،مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية،ع2، أفريل 2022، ص235,

[17].المرجع نفسه، ص 236.

[18].Maxim Wolf; Sims, Julian; and Yang, Huadong, "Social Media? What Social Media?" , UK Academy for Information Systems Conference Proceedings, 2018,p 4

[19]. Larry Diamond,Building Trust in Government by ImprivingGovernance,paper presented to the 7th Global Forum on Reinventing Government,Building Trust in Government,Vienna,1918,p 2

[20].نيوتن كينيث،أسس السياسة المقارنة،ترجمة: عبد الله بن جمعان،دار جامعة الملك سعود للنشر،السعودية،2014،ص 258.

[21].TommasoPavone, Political Culture and Democratic Homeostasis:A Critical Review of Gabriel Almond and Sidney Verba's The Civic Culture. Princeton University press, United States,2014.p1

[22].نيوتن كينيث،مرجع سبق ذكره،ص 261.

[23]. ألموند غابريال ، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[24].عدلي هويدا، قيم المواطنة لدى الجامعات العربية، مجلة إضافات،لبنان،ع36-37،2016،ص ص23-24.

[25].ألموند غابريال، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[26]. ميغري اريك ، مرجع سبق ذكره، ص 552.

[27].Margaret Spellings, HelpingYour Child Become a Responsible Citizen, U.S. Department of EducationOffice of Communications and Outreach, 2005,p5.

[28]. ميغري اريك، مرجع سبق ذكره، ص 475.

[29].قاسمي أحمد، أمين جداي، تأثير مواقع التواصل الإجتماعي على الأمن المجتمعي لدول الخليج،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، ألمانيا،2019، ص 41.

[30].جندلي بنت مبارك وريدة، التصدي لخطاب الكراهية في القانون الدولي والتشريع الجزائري:التكريس القانوني وسبل الوقاية،المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة سكيكدة،ع 37،جوان2020،ص ص ،115_116.

[31]. بريك خديجة، مرجع سبق ذكره، ص238.

[32]. عمراوي صلاح الدين ،يوسف مقعاش،مرجع سبق ذكره، ص ص 386_389

[33].بولبدة علي،بن رامي مصطفى،دور المواطنة المسؤولة في نبذ خطاب الكراهية،مجلة الأسرة والمجتمع،الجزائر ،ع2،2022،ص348.

[34]. هيبو بياتريس،التشريح السياسي للسيطرة،ترجمة :غازي برو ونبيل أصعب،الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1،بيروت، 2017،ص66.

[35]. صحراوي فريد، مكافحة خطاب الكراهية في البيئة الرقمية دراسة على ضوء القانون20-05 ،مجلة دائرة البحوث والدارسات القانونية والسياسية،الجزائر ،ع01،2022، ص11.

[36]Ramdane Abdelmadjid, Discrimination and Hate Speech in Algeria:Prevention and Combat, Legal and Political Research, Algeria, N°01, June (2021),P1443.

[37].صحراوي فريد،مرجع سبق ذكره،ص 12.

[38].جندلي بنت مبارك وريدة، مرجع سبق ذكره،ص 116.

[39]. Ramdane Abdelmadjid, op. cit.p1445.

[40]. صحراوي فريد،مرجع سبق ذكره،ص 14.

[41].أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة: بوزيد صحراوي واخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 106.